ميكام
مركز ميريان
للدراسات المتقدمة
في المنطقة المغاربية
MECAM
Merian Centre
For Advanced Studies
In The Maghreb
MECAM Papers

جاي آير

السلفية العلمية بين التخوفات الليبرالية (الجديدة) والتقارب

MECAM Papers | Number 05 | July 15, 2023 | https://doi.org/10.25673/108766 | ISSN: 2751-6490

السلفية هي حركة إسلامية سنية كتابية وحرفية، عابرة للحدود - وهي واحدة من أكثر الأيديولوجيات الإسلامية المعاصرة تأثيراً. ويميل السلفيون إلى رفض الليبرالية والسياسة الديمقراطية ويحثون في كثير من الأحيان على الطاعة التامة للأنظمة القائمة، بما في ذلك الدول غير الليبرالية والسلطوية، باسم الأمن السياسي.

- يستند الرفض السلفي النمطي للسياسات الديمقراطية الليبرالية ولمفهوم الليبرالية بشكل عام إلى الحجة القائمة على أن هذه المفاهيم والممارسات „لا تمت للإسلام بصلة" وهي متأصلة في الأيديولوجيات „الغربية" و"المحرمة". وعلاوة على ذلك، ينعدم عموما الالتقاء بين تفكير الفاعلين السلفيين والأوامر الاقتصادية لليبرالية والنيوليبرالية.

- من خلال دراسة معمقة لأكبر وأبرز الجماعات السلفية في المغرب – أي جمعية السلفية العلمية المسمات دور القرآن، والمتمحورة حول تعاليم الشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي - تؤكد هذه الورقة أنه على الرغم من المخاوف الجدية لهؤلاء السلفيين تجاه الليبرالية وتجاهلها العام لقضايا الاقتصاد والسوق، توجد في الواقع صلات مُلفتة للنظر بين التوصيفات السياسية والمجتمعية لليبرالية والنيوليبرالية وتلك الخاصة بدور القرآن.

- تعرض هذه الورقة مقارنة بين تفكير هؤلاء السلفيين المنتمين لدُور القران، فيما يتعلق بالمسؤولية الفردية، و „الأزمة"، والدولة، والتحول المجتمعي وتفكير منافسهم الإسلامي، حزب العدالة والتنمية الإسلامي المغربي (PJD).

الإطار

توجد بعض أوجه الشبه اللافتة للنظر بين تفكير السلفية العلمية في المغرب والإملاءات السياسية والمجتمعية الجوهرية للمنطق الليبرالي والنيوليبرالي. كل هذه التقاليد تشوه سمعة الدولة بأشكال مختلفة كوسيلة لإحداث التحول الفردي والمجتمعي في نهاية المطاف. كما أنها تحدد شؤون المسؤولية على المستوى الفردي، أكثر منه على مستوى المجتمع أو الدولة.

السلفية وفروعها - إطار المسألة

تُعد السلفية من أكثر الأيديولوجيات الإسلامية المعاصرة تأثيراً (Bano 2021: 3). حيث يمكن تصنيفها على أنها حركة إسلامية سنية دينية عابرة للحدود. وعلاوة على ذلك، تتمحور السلفية حول عقيدة تؤكد على ضرورة العودة إلى معتقدات وممارسات الأجيال الثلاثة الأولى من المسلمين - أي السلف الصالح - ومفهوم معين عن التوحيد، أو وحدانية الله، وبالتالي طاعة الله طاعة كاملة. وتحلل الدراسات في هذا الشأن المبادئ الأساسية للعقيدة السلفية، والاهتمام الشعبي بالسلفية، وعلاقتها بالسياسة والعنف، وطبيعة الظاهرة لكونها محلية وكذلك عابرة للحدود.

يحدد الدارسون عدة فروع للسلفية: العلمية والسياسية والجهادية. والسلفية العلمية التي تمثل محور هذه الورقة، تعتبر السياسة المؤسساتية والمعارضة انحرافا يهدد بتقويض نقاء الإسلام من خلال إدراج الرغبات والعواطف الإنسانية فيه. كما أنهم يتنصلون من انتقاد الحكام المسلمين. وتشكل السلفية العلمية، من نواحٍ عديدة، القلب الحقيقي للحركة، وهي تمثل إلى حد بعيد أكبر الفرق المكونة للسلفية المعاصرة. وعلى النقيض من ذلك، يعتقد السلفيون السياسيون أنهم يفهمون تعقيدات الشؤون الحالية، وبالتالي فهم في وضع أفضل لتطبيق العقيدة السلفية على القضايا المعاصرة. وهم بذلك يتداولون صراحة في الشأن السياسي. وفي الأخير، يعتقد السلفيون الجهاديون في عدم قدرة أي من السلفية العلمية أو السياسية على الفهم الصحيح لمدى تأثير الحكام (العرب) المعادي للإسلام ولا لمدى فسادهم في وقتنا الحاضر. ولذلك فهم يدعون إلى الإطاحة بهؤلاء القادة من خلال العنف الثوري.

ترى الدراسات المتوفرة في هذا الموضوع أنه نظراً لتركيز السلفية العلمية على تزكية العقيدة الدينية وطقوس العبادة، فإنه ليس لديهم إجمالا إلمام بشؤون الاقتصاد. وقد يفسر ذلك العدد المحدود من الأعمال الأكاديمية التي تتناول بالدرس العلاقة بين المنطق النيوليبرالي والتفكير السياسي السلفي. ومع ذلك، فإن أحد الاستثناءات الأخيرة يتمثل في عمل كافاتورتا (Cavatorta) وريستا (2019) (Resta؛ انظر أيضا (2019) (2020) Adraoui / Amghar (، مما يدل على أنه مع ظهور الأحزاب السياسية السلفية مؤخرا - لا سيما في مصر - صاغ السلفيون رؤى اقتصادية، تؤكد على خلق فرص العمل والرعاية الشاملة وإعادة توزيع المداخيل. ويتمكن هؤلاء السلفيون من ذلك من خلال البراغماتية المتزايدة التي تطبع مقاربتهم في رسم السياسات، وهو نهج يسعون عن طريقه إلى استمالة شرائح أوسع من الناخبين، من خارج دوائر التجمعات السلفية. ويلاحظ كافاتورتا وريستا أنه بينما تبدو هذه المقاربات السلفية „منسجمة مع التفكير اليساري التقليدي حول تدخل الدولة" (المرجع نفسه: 2)، إلا أن هذه الأحزاب السلفية تدعو إلى دور محدود للدولة في سياسات إعادة التوزيع وتميل إلى التأكيد على أهمية دور „الكيانات الدينية الخاصة أو شبه الخاصة ,في تسيير برامج المصلحة العامة" أو كذلك في إدارة مشاريع „الاستثمارات المنتجة". وباختصار، فقد خلص كافاتورتا وريستا إلى أن هذه الأحزاب السلفية تؤكد على „الاعتماد على التكافل الاجتماعي بدرجة أكبر من الاعتماد على الدولة" (المرجع نفسه: 3). وبذلك، فإن الفكر الاقتصادي السلفي لا يقتصر على مبادئ إعادة التوزيع فحسب، بل يدعو أيضا „للمبادئ الاقتصادية النيوليبرالية". وعلى النقيض من ذلك، تؤيد الأحزاب السلفية الأصغر في مصر هذه العلاقة بين الاستقامة الفردية والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية.

ومن ناحية أخرى، تؤكد ستادلباور (Stadlbauer 2021) تَمَسك السلفيين بما تسميه „القيم الحديثة للفردية والاعتماد على , الذات , ". ويشير روك سنغر (Rock-Singer 2) 2022: إلى مقاربة السلفيين الخاصة للمجتمع حيث „يفترضون [...] مساحة واسعة، غير محددة الهوية، ومتجانسة [أي] خالية من الهياكل الاجتماعية المحققة للتوازن، لكنها تضم أفرادا مهمتهم ضبط النفس في تعبيرهم عن المواقف الأخلاقية والولاءات السياسية على حد سواء". وبناءً على ما ذكر، تحلل هذه الورقة هذا التوجه الفكري داخل محيط السلفية العلمية في المغرب، ومن خلال ذلك تحدد النقاط الرئيسية للتقارب والاختلاف في مواجهة الليبرالية والمنطق النيوليبرالي على وجه التحديد.

للوهلة الأولى، تبدو فكرة ارتباط السلفية العلمية بالليبرالية والنيوليبرالية أمرا ينطوي على التناقض. إذ تركز السلفية العلمية في المغرب، على سبيل المثال، على التزام الفرد بالتقوى،

والتعليم الإسلامي، و „تزكية" العقيدة الدينية وأداء الصلاة. ولا يبدو بشكل عام أن لديهم دراية كافية في مجال الاقتصاد والسوق. وعلاوة على ذلك، يلاحظ الدارسون أنه في الحالات التي ينخرط فيها أفراد السلفية العلمية بشكل مباشر في مسائل السياسة، فإنهم ينتقدون مبادئ الليبرالية - لا سيما في تركيزها على الحقوق الفردية والديمقراطية الليبرالية - على أنها ممارسة „غير إسلامية"، بل هي في نظرهم تجسيد للأفكار والسلوكيات „ الغربية". وعلى سبيل المثال، ففي المنشورات الصادرة عن أعضاء السلفية العلمية المرتبطين منهم بجماعة دور القرآن في المغرب، ومن خلال ما كان لي معهم من محادثات (2016-2020)، يتبين لي انتقادهم الصريح تجاه „الليبرالية" وتأييد الليبراليين للعلمانية وللديمقراطية حيث يعتبرونها مفاهيم وممارسات „دخيلة" و „غير إسلامية" يسرت، من خلال انتشارها بين غالبية الناس، وصول أفراد „غير متعلمين" إلى سدة الحكم. وعلى حد تعبير المغراوي، وهو مؤسس دور القرآن وشيخها، فإن المشاركة السياسية „في جميع البلدان العربية [كانت] في الغالب فاشلة لأنها تتبع مسار [...] التيارات الليبرالية" (Maghress 2011). إن الهيمنة المستمرة للقوى السياسية الأخرى في المغرب – والتي تعد بالإضافة إلى „العلمانيين" و „الليبراليين"، كذلك الصوفية والشيعة والأفراد ذوي التعليم المحدود – تعني أن السياسيين لا يشرعون بما أمر الله من قوانين وقواعد، بل ب „ ما يرتضيه معظم الناس". ولذلك، فإن الليبرالية والديمقراطية في نظر الموالين لدور القرآن، تمنع أي إصلاح إسلامي جوهري وتسهل الخطيئة الجسيمة المتمثلة في تنصيب البشر حكاما سياسيين منتخبين، بما من شأنه انتهاك سيادة الله المطلقة.

وعلاوة على ذلك، تتميّز السلفية العلمية عادةً بإقرار جازم بالطاعة تجاه الحاكم السياسي القائم، أو ولي الأمر. وهذا يعني أنهم يدعمون علناً الأنظمة الاستبدادية الحالية – أي الأنظمة التي تمارس سياسات القمع وتنتهك الحقوق الليبرالية وتتجاوزها. كما إن فرض السلفية العلمية لأمر الطاعة تجاه الحاكم غالبًا ما يشمل جزرا شديدا للمواطنين الذين يحتجون علنًا أو \ينتقدون الأنظمة غير الليبرالية و / أو الاستبدادية.

ومع ذلك، فمن خلال التحليل الدقيق للممارسات الفكرية اليومية للفاعلين من الصفوف الأولى ومن ذوي الرتب المتوسطة والقاعديين ضمن السلفية العلمية في المغرب، تعرض هذه الورقة فكرة مثيرة للدهشة: ذلك أن تفكير هذه الشخصيات من السلفية العلمية المغربية يشمل مجموعة من الأفكار حول سلطة الدولة، والإصلاح المجتمعي، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، والمسؤولية الفردية. وتشير هذه الأفكار إلى جوانب من تناقضات السلفية العلمية مع الليبرالية والنيوليبرالية، بل وكذلك إلى نقاط التقاء ملفتة. فمن خلال مقارنة أفكار هؤلاء السلفيين بأفكار الأحزاب السياسية الإسلامية المتنافسة في المغرب، تؤكد هذه الورقة أن إساءة الليبرالية والنيوليبرالية لسمعة الدولة ليس إلا وسيلة للدفع نحو التحول الفردي ثم المجتمعي في النهاية، كما إن تركيزهم الجوهري على الفرد، وإصرارهم على الدور الأساسي للدولة في تحقيق النظام داخل المجتمع هي أيضا أمور في صميم الفكر السياسي المعاصر للسلفية العلمية في المغرب.

السلفية العلمية في المغرب

تَحَوَّلَ اتجاهٌ سلفيٌ في المغرب تدريجيا إلى حركة تركزت في مراكش بعد عودة الداعية محمد تقي الدين عبد القادر الهلالي (توفي عام 1987 ;Tozy 2009) إلى المغرب عام 1974. وكان الهلالي قد درس في المملكة العربية السعودية ثم عمل أستاذاً للدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وتتلمذ على يدي عبد العزيز بن باز (ت. 1999) (Lauzière 2015: 202). وكان يهتم بالمراسلات الخاصة والعلاقات الوثيقة مع الشخصيات الرئيسية من بين علماء الوهابية، على غرار محمد حامد الفقي (ت. 1959)، ومحمد ناصر الدين الألباني (ت. 1999)، وعلى وجه الخصوص، ابن باز (سالف الذكر)، وحصل الهلالي على دعم مالي من مؤسسات وهابية سعودية (المرجع نفسه: 209 و214). ولم يستفد سوى قلة من المغاربة بشكل مباشر من صلات الهلالي الوثيقة بالمؤسسة الدينية السعودية بقدر ما استفاد تلميذه محمد بن عبد الرحمن المغراوي (-1948). وقد ولد المغراوي في شرق المغرب، وحضر حلقات الدرس التي يديرها الهلالي، وكان قد تحصل من معلمه على خطاب توصية مهد له الطريق للدراسة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (أبو اللوز 2008: 131). وبعد أن أتم المغراوي هنالك رسالة الدكتوراه حول موضوع العقيدة السلفية، عاد إلى مراكش وأنشأ في عام 1976جمعية سلفية عرفت باسم دور

القرآن. وظل على ارتباط وثيق مع ابن باز، المفتي العام للمملكة العربية السعودية وأحد أعلام السلفية العلمية.
بين عامي 1979 و2000، سمح النظام السياسي الخاضع لسلطة القصر في المغرب (أو المخزن) بانتشار السلفية. واعتبر أن دور القرآن وسيلة لتقويض التحديات الإسلامية واليسارية المحلية. وتبعا لذلك، وسعت دور القرآن حضورها الاجتماعي والديني من خلال المساجد والجمعيات. غير أن التفجيرات الإرهابية في الدار البيضاء في 16 مايو 2003 حطمت علاقة العمل التي ربطت بين دور القرآن والمخزن. وتلا ذلك قيام النظام بحملة قمع استهدفت الشبكات السلفية، وعلى الرغم من عدم تورط الوسط الموسع للسلفية العلمية في الهجمات، فقد تقرر إغلاق كافة مراكز دور القرآن في مراكش.
ومع ذلك، فقد انتشرت بعد ثماني سنوات، أي في عام 2011، موجة من المظاهرات تحت راية حركة 20 فبراير في جميع أنحاء المغرب. ودعا من خلالها المتظاهرون إلى الإصلاح الاقتصادي والسياسي. لكنهم خلافا لنظرائهم في أماكن أخرى من المنطقة، لم يتحدوا علنا موقف الملك محمد السادس أو يطعنوا في النظام الملكي. وقد اشترط المخزن عدم انضمام المغراوي إلى الاحتجاجات، ليسمح للشيخ بالعودة إلى المجال العام الذي سبق أن منع من التواجد به، شأنه في ذلك شأن عناصر أخرى من الوسط السلفي الموسع في المغرب منذ تفجيرات عام 2003. وبينما التزم المغراوي بعدم المشاركة في الاحتجاجات، إلا أنه تراجع عن الموقف الذي اتخذه قبل عام 2011 باعتبار الاحتجاجات شيئا غير مسموح به، وبدلا من ذلك خرج لدعم المظاهرات (مدي 1 تيفي - أخبار المغرب 2011). فبعد أن أعلن منذ فترة طويلة أن المشاركة في اللعبة السياسية الرسمية أمر محظور، قال المغراوي لأول مرة أن المشاركة الانتخابية ممارسة مسموح بها. لكن هذا لم يدم طويلا، حيث استعاد المخزن سيطرته على النظام السياسي المغربي في عام 2013، وأعاد غلق مراكز دور القرآن في مراكش رداً على تحالف هذه المؤسسة مع حزب العدالة والتنمية الذي كان يتمتع بقوة متزايدة في ذلك الوقت. وحينئذ، عاد المغراوي سريعا إلى رفض جميع أشكال السياسة المعاصرة والاحتجاج السياسي باعتباره „غير إسلامي".

الليبرالية والنيوليبرالية

القاعدة العامة في صميم التقليد الليبرالي تتمثل في الالتزام بحرية الفرد، وبأولوية الحقوق الفردية والحرية على المطالبات الجماعية. ومن ثم فالليبرالية تتميز „باهتمام عميق بالدولة المتسلطة" (Etzioni 1999). وهي تدعو بشكل عام إلى الحد من تدخل الدولة في سير الحياة الأفراد، وفي الترويج لمفهوم معين بخصوص „المجتمع الصالح". فالليبرالية إذن هي „أيديولوجية سياسية تتماشى مع الظهور التاريخي لرأسمالية السوق الحرة والديمقراطية التمثيلية على النمط الغربي" (Bell 2014: 704). إن الليبرالية الكلاسيكية، أو الليبرتارية في الواقع تعرَّف على أنها تحرر من القيود الخارجية. فهي تعتبر أن الدولة تمثل التهديد الرئيسي للحرية الفردية وبالتالي فهي تدعو إلى قيود صارمة على سلطات الدولة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن فهم الليبرالية الحديثة على أنها جماعية، وهي في مفهومها الأوسع للحرية تضفي الشرعية على تدخل أكبر للدولة.
النيوليبرالية، إذن، هي حصيلة ما يسميه كاهيل (وآخرون) „العقائد المعيارية النيوليبرالية" (Cahill et al. 2018: xxvii) التي تسعى إلى إعادة المجتمعات إلى الليبرالية الكلاسيكية ومفهومها حول السوق ذاتية التنظيم. وكما يقول شميدت، فإن النيوليبرالية في „البلدان الصناعية المتقدمة" - باعتبارها „فلسفة اقتصادية سياسية جوهرية"(Schmidt 2018: 69) - تشمل جزئيًا أفكارا متعلقة بالاقتصاد السياسي، مثل فوائد الأسواق غير الخاضعة للقيود، ومخاطر هياكل الدولة المتدخلة، وأهمية رفع القيود والمخصخصة وضرورات التقشف والإصلاح الهيكلي. وكما سأبين لاحقا، ليس لدى السلفية العلمية في المغرب إلمام كبير بالأبعاد (السياسية) الاقتصادية للنيوليبرالية.
ومع ذلك، فإن شميدت يرى أن المبادئ النيوليبرالية الأساسية الأخرى التي تركز أكثر على مسائل السياسة والتحول المجتمعي تصور النظام السياسي على أنه „قائم على الفرد أولاً [و] المجتمع ثانيا، مع اعتبار حقوق المجتمع على الفرد" (المرجع نفسه: 70). وبالتالي، تتصور النيوليبرالية الدولة على أنها „خطرة بطبيعتها" بسبب ميلها إلى التأثير سلبا، لا فقط على „حرية معاملات الفاعلين في أسواق الاقتصادات الرأسمالية"، ولكن أيضا على حرية الاختيار لدى الأفراد. وبهذه الطريقة، يؤكد شميدت أنه بينما تعتبر جميع „الفلسفات

النيوليبرالية" أن الدولة هي المشكلة الرئيسية، فإنها تعترف في نفس الوقت بأهمية الدولة القوية كشرط مسبق لتكوين المؤسسات والحفاظ على أنواعها المطلوبة لتوسع السوق الحرة (المرجع نفسه). إن هذه الجوانب الاجتماعية السياسية لليبرالية والنيوليبرالية هي التي أعتقد أنها تتوافق مع جوانب من تفكير السلفية العلمية في المغرب.

السلفية والليبرالية (الجديدة) والمسؤولية الفردية

في ظل النيوليبرالية، ينبغي على الدولة في حد ذاتها أن تلعب دورًا محدودًا للغاية في التحول الاجتماعي. وبدلا من ذلك، تعمل السوق باعتبارها "أداة للتحول الفردي، وبشكل غير مباشر، للإصلاح الاجتماعي" (Iqtidar 2017: 794). بالكاد تطرق السلفيون الذين تحدثت إليهم إلى نظريات السوق. وهم غالبا لم يناقشوا ما إذا كان على الدولة الامتناع عن التدخل في الأنشطة الاقتصادية للمواطنين واستخدام قدراتها بدلاً من ذلك لتأمين نشاط اقتصادي مفتوح. ومع ذلك، فإنني أزعم هنا أن أتباع السلفية العلمية في المغرب يتبنون مقاربة لتحديد مركز وطبيعة الأزمة والفتنة المعاصرة (المحنة أو الفوضى) التي تقاطعت في العديد من السمات الأساسية مع الفكر الليبرالي والنيوليبرالي فيما يتعلق بالسياسة والمجتمع والفرد، والدولة. على وجه التحديد، فأنا أجزم أن حركة دور القرآن، التي تنضوي تحت لواء السلفية العلمية في المغرب، تلتقي مع المنطق الليبرالي والنيوليبرالي في الميل إلى تحديد المسؤولية لا على مستوى المجتمع أو الدولة وقادتها السياسيين أو قيادتها، بل على مستوى الفرد.

ويرى السلفيون المنتمون لدُور القرآن أن "أزمة" المجتمع المغربي المعاصر تشمل ممارسات "غير صحيحة" لشعائر إسلامية ومجموعة من القضايا المتعلقة بالأخلاق الشخصية والعامة. وبناءً على ذلك، فإن العنصر الرئيسي للفتنة، كما يقولون، هو قلة ثقة الفرد في القدرة على معرفة الله والقرآن والسنة، معرفة دينية حقيقية. وباختصار، فهم يعرفون مفهومي "الجهل" و "الأزمة الأخلاقية" بطرق تبرز المسائل المتعلقة بشعائر العبادة وكذلك بالأخلاق الفردية والعامة. وتم بشكل صريح استبعاد مسائل أخرى من مفهوم "الأزمة" كما يراها سلفيو دور القرآن. ومن هذه المسائل ما ارتبط بالفهم الخاص "للأزمة" لدى الجماعات الإسلامية المنافسة، على غرار حزب العدالة والتنمية، ومنها الأزمة السياسية والمشاكل المتصلة بالبنية التحتية.

لا يقتصر السلفيون المنتمون لدُور القرآن على ربط الفتنة بغياب المعرفة الدينية "الأصيلة" فحسب، بل يرونها أيضًا متجذرة في شؤون المسؤولية الفردية. وبالتالي، فإنهم يقاومون خطاب حزب العدالة والتنمية والجماعات الإسلامية المتنافسة الأخرى في المغرب ممن يرون أن أزمة المغرب المعاصرة تقع في هياكل الحياة الاجتماعية والسياسية - في الثقافة السياسية والتشريع والفساد المؤسساتي والمجموعات الاجتماعية والقوى المعارضة للممارسة الإسلامية. في الواقع، على النقيض من ذلك، يجادل حزب العدالة والتنمية فيما تصدره دور القرآن من تحليل، قائلين إن هذه العوائق الهيكلية التي تعترض ممارسة المغاربة اليومية للإسلام هي قوية جدا إلى درجة أنه من غير المنتظر أن يكون الأشخاص قادرين على مواجهتها بمفردهم على اعتبار أنها جزء من أي تحد أو "اختبار" لدرجة الإيمان.

وحسب الرؤية السائدة ضمن المنتمين إلى دِور القرآن، فإن العوائق المرتبطة بالثقافة العلمانية الغربية التي تتسلل إلى المغرب، والدور الخبيث للجمعيات الصوفية و"الخلايا" الشيعية مهمة على مستوى الخيارات الفردية. وبينما يصف المنافسون الإسلاميون لدور القرآن الأزمة بأنها ناجمة عن فشل المؤسسات الاجتماعية، وبالتالي، باعتبارها خارجة عن ممارسات الفرد الإسلامية وعقيدته والتزامه الديني (على سبيل المثال، انهيار وحدة الأسرة والفساد السياسي)، يميل السلفيون في دور القرآن إلى تحديد مصدر هذا الاضطراب أو الاختلال والانحراف داخليًا - أي على مستوى الفرد.

يشرح هؤلاء السلفيون الأهمية التي يعلقونها على الفرد ومعرفته وممارساته الدينية (بالمعنى الدقيق للكلمة) من خلال تفكير معين في العلاقة بين (أ) القيم الأخلاقية لكل فرد سياسي و (ب) الحكم السياسي. وهم يرون الأفراد أقوياء بشكل خاص في مواجهة الدولة لأنهم يعتقدون أن الدولة والمجتمع عموما يمثلان انعكاسا للحالة الداخلية للفرد. وفي تناغم فكري مع المفاهيم الكلاسيكية الليبرالية والنيوليبرالية للمنظومة السياسية التي تتألف أولاً وقبل كل شيء من الفرد، يرى من تحاورت معهم من السلفيين أن المعتقدات الدينية الداخلية للفرد وقرار الفرد بالتهرب من المعرفة الدينية يعكس "نفقًا" داخليًا استبطانيا

لإدراك جوهر الحياة الاجتماعية والسياسية. إنهم يفسرون تهربهم من السياسة وتركيزهم بدلاً من ذلك على إصلاح المعرفة الدينية للفرد والممارسات الدينية (في مفهومها الضيق) أسوة بالحديث المتداول على نطاق واسع: „كيفما تكونوا يولى عليكم" (موقع إسلام ويب). قال أحد المجيبين من دور القرآن: „ما أنت فيه [...] وما تفعله في حياتك، وأخلاقك ليست من صنع الدولة، أو الحاكم، أو المجتمع! بل الأمر بالعكس: إذا كنت صالحا، فسيكون حاكمك كذلك، لأنه واحد منكم، ويأتي من بينكم".[1]

وهكذا يؤكد أتباع دور القرآن على المسؤولية الفردية تجاه „الأزمة" الاجتماعية والدينية. وبالتالي، ترتئي هذه الورقة أن هذا النهج يتشارك مع التفكير النيوليبرالي فيما تصفه الباحثة حميرة أقتدار (2017) بأنه „فصل النيوليبرالية للتحول السياسي عن التحول الفردي من خلال إدارة الحياة الاجتماعية بنجاعة".

ومع ذلك، بدلاً من التذرع بسبب قوى السوق كما يفعل التفكير النيوليبرالي، يقترح سلفيو دور القران في المغرب تصحيح ما يحصل من أخطاء تمس العقيدة وممارسة الطقوس والأخلاق العامة لكل فرد من خلال التعليم الذاتي ومن خلال الأساليب الشخصية للتدخلات الإصلاحية مثل المحادثات الفردية لتقديم المشورة، فهي الأداة الوحيدة المناسبة لتغير الفرد، وبالتالي للإصلاح المجتمعي. وباختصار، فإن التعليم الذاتي للفرد ومحادثات إسداء النصح أو طلبه بخصوص مسائل العقيدة الإسلامية الأصيلة والممارسات الدينية، بدلاً من شؤون السوق، هي التي يعتبرها السلفيون المستجوبون هامة في علاقة بجميع قضايا النظام الاجتماعي. غير أن هذا التركيز السلفي على الأفراد ككيانات متحكمة بذاتها قد ينظر إليه أيضا على أنه متناسق مع الأفكار النيوليبرالية بخصوص العلاقات بين الدولة والمجتمع، بل وكذلك بخصوص السوق (الحرة) في التزامها أو احترامها للحرية الذاتية للأفراد للانخراط في الأنشطة الاقتصادية.[2]

السلفية والنهج الليبرالي (الجديد) لسلطة الدولة وسياستها

تشترك السلفية العلمية في المغرب مع الليبرالية الكلاسيكية والنيوليبرالية العميقة في الموقف المتشكك بخصوص دور الدولة في إحداث التحول الفردي والمجتمعي. ومع ذلك، فحيث يعتبر التفكير النيوليبرالي الدولة خطرة بسبب ميلها إلى تقييد حرية الأفراد في الاختيار الحر بصفتهم فاعلين في السوق من خلال معاملاتهم، فإن سلفيي دور القران قلقون بدلاً من ذلك بشأن قدرة الدولة المغربية على تقييد حرية المغاربة لاختيار الإسلام „الأصيل" (بالمعنى السلفي). وهم يقرون بأنه نظراً لأن الدولة المغربية المعاصرة والدول العربية الأخرى لا تعد أنظمة „مسلمة" حقًا، بل هي أنظمة ذات توجه „علماني"، فإن مشروع إصلاح مجتمعي تشرف عليه الدولة سوف لن ينجح في أسلمة المجتمع (بالمعنى السلفي).[3] وعلاوة على ذلك، فهم يؤكدون أنه من غير المتوقع أن تنجح الدولة في تقنين السلوك الأخلاقي لاعتقادهم أن المجتمع لا يمكن أن يقبل إلا „الإسلام (السلفي) الحقيقي" من خلال انخراط الأفراد في التعليم والتعلم الديني الذي يركز على الذات للنأي بها عن الانحراف عن الدين وعلى التزام الشخص بالتقوى. ذلك أن أي محاولة قسرية من الدولة لأسلمة المجتمع ستفشل في إقناعه بالإسلام (السلفي) „الحقيقي".

المراجع

Aboullouz, Abdelhakim (2008), *Al-Haraka al-Salafiyya Fil-Maghreb (1971-2004)*, PhD Thesis, Hassan II University.

Adraoui, Mohamed-Ali (2019), French Salafists' Economic Ethics: Between Election and New Forms of Politicization, in: *Religions*, 10, 11, page 635.

Amghar, Samir (2020), Political Parties and Neo-Liberal Economics, in: Francesco Cavatorta, Lise Storm, and Valeria Resta (eds.), *Routledge Handbook on Political Parties in the Middle East and North Africa*, Routledge.

Ayalon, Ami (1987), From Fitna to Thawra, in: *Studia Islamica*, 66, 145–174.

Bano, Masooda (2021), *Salafi Social and Political Movements*, Edinburgh: Edinburgh University Press.

Bell, D. (2014), What Is Liberalism?, in: *Political Theory*, 42, 6, 682–715.

Cahill, Damien, Melinda Cooper, Martijn Konings, and David Primrose (2018), *The SAGE Handbook of Neoliberalism*, Sage Publications.
Cavatorta, Francesco, and Valeria Resta (2019), *Money and Morals: Salafi Economics in the Arab World*, Carnegie Middle East Center Publication.
Etzioni, Amital (1999), The Good Society, in: *Journal of Political Philosophy*, 7, 88–103.
Foucault, Michel (1978), Governmentality. Lecture at the Collège de France, in: Graham Burchell, Colin Gordon, and Peter Miller (eds.), *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*, Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 87–104.
Iqtidar, Humeira (2017), How Long Is Life? Neoliberalism and Islamic Piety, in: *Critical Inquiry*, 43, 4, 790–812.
Islamweb (n.d.), *Kuma tkono yowla ,alaykum*, online: https://www.islamweb.net/ar/fatwa/18065 (25 May 2023).
Qur'an: With Surah Introductions and Appendices - Saheeh International Translation, edited by The Qur'an Project, Birmingham, United Kingdom: Maktabah Publications.
Lauzière, Henri (2015), *The Making of Salafism: Islamic Reform in the Twentieth Century*, Columbia University Press.
Maghress (2001), *Al-Maghrawi: Hadha Khitatna fi Muwajahat al-Harb 'ala al-Wahabiyya*, online: https://www.hespress.com/videos/8344.html (23 May 2023).
Medi1 TV (2011), *Hawl al-Sheikh Mohammed al-Maghrawi*, online: https://www.youtube.com/watch?v=vEDaihYzHJI (25 May 2023).
Rock-Singer, Aaron (2022), *In the Shade of the Sunna: Salafi Piety in the Twentieth-Century Middle East,* University California Press.
Schmidt, Vivien A. (2018), Ideas and the Rise of Neoliberalism in Europe, in: *The Sage Handbook of Neoliberalism*, Sage Publications, 69–81.
Stadlbauer, Susanne (2021), Salafist Third Spaces and Hybridic Purity on YouTube, in: *Journal of Religion, Media and Digital Culture*, 10, 1, 13–29.
Tozy, Mohamed (2009), L'évolution Du Champ Religieux Marocain Au Défi de La Mondialisation, in: *Revue Internationale de Politique Comparée*, 16, 1, 63–81.

التعليقات الختامية

1 محادثة مع المؤلف، 11 مارس 2018، في مراكش، المغرب.
2 أنا ممتن لثيو بلان لإثارة هذه النقطة وتعليقاته على مسودة سابقة لهذا النص
3 ومع ذلك، حدد البعض المملكة السعودية كاستثناء لهذه القاعدة (على سبيل المثال، انظر تعليقات المغراوي هنا (https://www.youtube.com/watch?v=wqrEpv1vFhc).

نبذة عن الكاتب

جاي آير باحث ما بعد الدكتوراه ضمن ESRC (مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية) في مشروع SEPAD (الطائفية والبدائل ومقاومة الطائفية) بجامعة لانكستر. وهو أيضا باحث ما بعد الدكتوراه (بمؤسسة جيردا هنكل) في مركز الوليد بجامعة إدنبرة. كما إنه حاصل على درجة الدكتوراه من قسم السياسة والدراسات الدولية بمعهد الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS)، بجامعة لندن.
البريد الإلكتروني: guyrpeyre@googlemail.com

IMPRINT

The MECAM Papers are an Open Access publication and can be read on the Internet and downloaded free of charge at: https://mecam.tn/mecam-papers/. MECAM Papers are long-term archived by MENALIB at: https://www.menalib.de/en/vifa/menadoc. According to the conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International Public License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/legalcode), this publication may be freely reproduced and shared for non-commercial purposes only. The conditions include the accurate indication of the initial publication as a MECAM Paper and no changes in or abbreviation of texts.

MECAM Papers are published by MECAM, which is the Merian Centre for Advanced Studies in the Maghreb – a research centre for interdisciplinary research and academic exchange based in Tunis, Tunisia. Under its guiding theme “Imagining Futures – Dealing with Disparity,” MECAM promotes the internationalisation of research in the Humanities and Social Sciences across the Mediterranean. MECAM is a joint initiative of seven German and Tunisian universities as well as research institutions, and is funded by the German Federal Ministry of Education and Research (BMBF).

MECAM Papers are edited and published by MECAM. The views and opinions expressed are solely those of the authors and do not necessarily reflect those of the Centre itself. Authors alone are responsible for the content of their articles. MECAM and the authors cannot be held liable for any errors and omissions, or for any consequences arising from the use of the information provided.

Editor: Dr. Thomas Richter

Editorial Department: Christine Berg, Meenakshi Preisser

Translation from English into Arabic: Prof. Dr. Amel Guizani

Merian Centre for Advanced Study in the Maghreb (MECAM)
GIGA | Neuer Jungfernstieg 21
20354 Hamburg | Germany
https://mecam.tn
mecam-office@uni-marburg.de